في ذكرى صدور قانون الانتخابات

«اتجاهات»: 6 سبتمبر يوم انطلاق الحياة الديمقراطية في الكويت

- اقترحت الحكومة 20 دائرة انتخابية يمثلها عضو واحد فرفضتها التيارات السياسية
- الـ 10 دوائر بنائبين كانت حلاً وسطاً بين السلطة التنفيذية والمجتمع السياسي

- اشترط القانون ألا يقل سن النائب عن 30 وإجادة العربية قراءة وكتابة

يوافق ذكرى هذا اليوم السادس من سبتمبر 1961 إصدار أمير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم القانون المنظم لانتخابات أعضاء المجلس التأسيسي الذي يقع على عاتقه كتابة دستور البلاد.

وبهذه الذكرى التي تشكل نقطة انطلاق للديمقراطية في الكويت أصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد الشاحكة تقريرا حول صدور القانون عام 1961، مستعرضا أهم الأحداث التي واكبت صدوره، فبعد حصول الكويت على الاستقلال في 19 يونيو 1961 قرر الأمير حينها الشيخ عبدالله السالم الصباح، وضع دستور دائم للبلاد نابع من الشعب، وتقرر إجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن الشعب يتجزون دستورا دائما للكويت، وفي 26 أغسطس 1961، أصدر الشيخ عبدالله السالم مرسوما أميريا رقم 12 لسنة 1961 يقضي بإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي وتم تأجيلها وأجريت في 30 ديسمبر 1961. وقد تكونت الهيئة التنظيمية للمجلس من 11 عضوا وزيرا بحكم وظائفهم، إضافة إلى أعضاء المجلس الأعلى الذي يضم ثمانية أعضاء، وتحدد إجراء الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي في 1 نوفمبر 1961.

ابرز الاحداث التاريخية منذ الاستقلال حتى إقرار الدستور

الأمير الراحل «ابو الدستور» الشيخ عبدالله السالم الصباح

١. ١٩ يونيو ١٩٦١: حصول الكويت على الاستقلال
٢. ٢٦ اغسطس ١٩٦١: الشيخ عبدالله السالم يصدر مرسوما أميريا يقضي بإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي
٣. ٦ سبتمبر ١٩٦١: صدور قانون بتقسيم الدوائر الانتخابية
٤. ٣٠ ديسمبر ١٩٦١: اجراء انتخابات المجلس التأسيسي وفوز ٢٠ عضوا
٥. ١١ نوفمبر ١٩٦٢: امير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم يقر الدستور الجديد دون احداث اي تغيير

ابرز الاحداث التاريخية

المجلس التأسيسي شهد اعلى نسبة مشاركة انتخابية

المجلس التأسيسي

- أجريت أول انتخابات في 30 ديسمبر بنسبة مشاركة 90 في المئة وهي الأعلى في تاريخ الكويت

اعضاء لجنة الدستور بالمجلس التأسيسي

اعضاء لجنة الدستور بالمجلس التأسيسي

أجرى المجلس التأسيسي خلافا بين السلطة التنفيذية (الحكومة) من ناحية والتيارات السياسية من ناحية أخرى حيث تبنت الحكومة تقسيم الكويت إلى 20 دائرة ويمثل كل دائرة عضو واحد. وتم الوصول إلى حل وسط وهو إجراء الانتخابات وفق نظام الدوائر العشر الانتخابية، والذي على أساسه تم تقسيم البلاد إلى عشر دوائر أو مناطق انتخابية، على أن تنتخب كل منطقة نائبين عنها في المجلس بالاقتراع العام السري المباشر، واشترط القانون ألا يقل سن النائب عن 30 سنة وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة وأن يستمر المجلس قائما لمدة سنة واحدة من تاريخ إعلان نتيجة انتخابه ما لم يقرر الدستور غير هذا.

أبو الدستور

ويوضح "اتجاهات" في تقريره، أن الحكومة الكويتية اصدرت بتاريخ 6 سبتمبر 1961 قانون رقم 28/1961 والذي يقضي بتقسيم الدوائر الانتخابية، وأجريت الانتخابات في 30 ديسمبر 1961، وشارك في عملية الاقتراع 10159 ناخبا من أصل 11288 ناخبا، بنسبة 90 في المئة، وهي أعلى نسبة اقتراع في تاريخ المشاركة البرلمانية في تاريخ الكويت. وقد أقر المجلس مشروع الدستور بالإجماع بتاريخ 30 نوفمبر 1962، وصدق عليه أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم دون إحداث اي تغيير في 11 نوفمبر 1962. لذا، يطلق على الأمير الراحل "ابو الدستور"، حيث تمت في عهده صياغة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم في الكويت.

ركيزة الديمقراطية

ويبين تقرير "اتجاهات" أن عضوية لجنة الدستور ضمت يعقوب الحميضي، وعبداللطيف ثنيان الغانم، والشيخ سعد العبدالله الصباح، وحمود الزيد الخالد، وسعود العبدالرزاق، وفيما لم يحالف الحظ الدكتور أحمد الخطيب.

كما شارك في وضع الدستور الخبير القانوني للحكومة محسن الحافظ والخبير الدستوري عثمان خليل عثمان، وكلاهما مصريان تمت الاستعانة بهما من الجمهورية العربية المتحدة حينذاك. وتم الاحتفال خلال انعقاد اولى جلسات المجلس بخطاب لأمير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح، حيث أكد خلاله على الركيزة الديمقراطية لبناء الدولة الحديثة، وهو مايعكس الإدراك المبكر لحكام الكويت بأهمية البناء الديمقراطي كمدخل للتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي القلب منه الدستور الذي تعمل بموجبه الدولة، وينظم شكل وآلية التعاون بين الأطراف الأساسية المشاركة في إدارتها.

اتحاد الصيادين يطالب التجارة والبلدية والزراعة بوضع آلية لمواجهة تجار الأغذية المغشوشة

المطيري: استمرار دخول أسماك من ميناء الدوحة يستنزف المخزون السمكي الكويتي

- عصابات تجار الأسماك يتفننون في طرق الغش ويبيعون أسماكهم المجمدة بعد تلوينها
- أحد التجار الوافدين المعروفين يغرق البلاد بالأسماك الفاسدة في سوق المباركية

- الشمري: مختبرات حديثة لمواجهة ظاهرة غش الأسماك المستوردة

جلال الشمري

خليفة المطيري

- على الإعلام عمل برامج توعوية لتسليط الضوء على طرق الغش

دعا نائب رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك جلال الشمري المسؤولين في كل من الادارة العامة للجمارك و وزارة التجارة و بلدية الكويت والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إلى عمل آلية للتمييز ما بين الأسماك المحلية الكويتية الطازجة الخالية من المواد الحافظة و الأسماك المستوردة للحد من ظاهرة الغش الكبيرة الحاصلة في الأسواق والتي شكى منها المستهلكون . وطالب الشمري وزارة الاعلام بعمل برامج توعوية لتسليط الضوء على طرق الغش وبيع البعض من الاسماك المستوردة الفاسدة على أنها أسماك كويتية طازجة حرصا على أن لا يستغل المواطن و المقيم بشراء سواء أسماك فاسدة أو أسماك يدعي بها البائع بانها محلية كويتيه وهي غير ذاك . وشدد الشمري على ضرورة عمل مختبرات بها معدات حديثة وطواقم من اطباء بيطريين ومختصين مختبرات في جميع المنافذ البحرية والبرية والجوية للكشف على الاسماك المستورده قبل دخولها الى البلاد والقيام بفحصها لبيان إذا كانت صالحة للأكل أم فاسدة هذا حرصا على مواطنينا ، مؤكدا أهمية منع التلاعب و الغش التجاري مطالبا بضرورة تشديد الرقابة على الأسماك الفاسدة ومنع دخولها الى البلاد مع أخذ الإجراءات القانونية على الجميع و محاسبة كل من تسول له نفسه المتاجرة بارواح الناس والتكسب على حساب صحتهم متمنيا تغليظ العقوبات وعدم الاكتفاء بمخالفة تجار الأغذية الفاسدة بل يجب أن تكون العقوبات حبس وإعدام لمن يتسبب في موت البشر.

وطالب بإنصاف الصياد الكويتي و مضاعفة الدعم له كون الدعم الحالي لا يسد جزءا قليلا من متطلبات معدات الصيد و غيرها من الديون المتراكمة على الصياد سواء من مكاتب الدلاله أو البنوك داعيا المسؤولين إلى النظر في دعم الصيادين ومضاعفته ومساواة الصيادين بالقطاعات الاخرى.

وناشد الوزير علي العمير بصفته مسؤولا عن هيئة الزراعة بسرعة إنجاز قرية للصيادين حيث أن الصياد يعاني الأمرين في تشوين مرفقاته من معدات الصيد والقارب والشبك القراقير و البابيات و الحبال و عربانات الطرارید و سیارات لسحب الطرارید وعادة يتركها في أماكن عامة معرضه للسرقه أو ازالتها من البلديه مؤكدا تعرضنا للسرقات والإزالة لعدة مرات لعدم وجود أماكن خاصة للصيادين و التامين على مرفقات الصيد.

وطالب المسؤولين في المسح البحري بوزارة الموصلات بإستخراج ليسن النواخذه مباشره للصيادين حيث أن جميع صياديتنا يمتلكون الخبره في مهنة الصيد بمدة لا تقل عن عشرة سنوات ويجب إستثناء الصياد وعدم توجيه له أسئلة تعجيزية و التعامل مهم بإنصاف وعدم مساواتهم بالمبتدئين خاصة أن هناك الكثير من الشكاوى بترسيب عدد كبير من الصيادين وهذا سيكون له أثر ومردود سلبي بعد تطبيق الرخصة والبدء في تفعيل القانون الخاص بها لأنه قد يمنع الكثير من الصيادين من نزول البحر ما قد يجعل الانتاج يقل ما يرفع أسعار الأسماك مثمنا جهود المسؤولين في وزارة الموصلات و المسح البحري. وأوضح أن اتحاد الصيادين لا علاقة له بقضية ارتفاع الأسعار لأنه حريص على تقديم الأسماك والربيان بأسعار مناسبة للجميع ، لكن السوق تحكمه معادلة العرض والطلب فكلما زاد المنتج قلت الأسعار وكلما قل المعروض وزاد الطلب ارتفعت الأسعار منوها بأن جميع مصيد الصيادين التابعين للاتحاد هو للسوق المحلي، ولذلك فالصياد الكويتي يعمل وكل همه تامين الأمن الغذائي للمجتمع، يدفعه واجبه الوطني، ولا يفعل مثل بعض التجار الوافدين الذين يتكسبون على حساب جيوب الناس وصحتهم.

من جانبه حذر مديرأسماك الخليج الكويتيه خليفه المطيري من ارتفاع مقبل لأسعار الأسماك والربيان قائلا جنون أسعار السمك والربيان قادم لامحاله وحذرنا سابقا وهناك أسباب رئيسيه وثانويه منها أن عصابات المافيا تمرح في الأسواق ولايوجد احد يوقفهم ، وان مايعرض في المحلات او مايتم بيعه في أغلب المحلات للمواطنين والمقيمين مغشوش أما ان يكون مجمد تم تذويبه في باكستان أو إيران أوالهند من ربيان وأسماك ويتم وضع مواد حافظه لكي يبدو كالطازج .

وأشار إلى أن عصابات تجار الاسماك يتفنون في طرق الغش ويبيعون أسماكهم المجمدة بعد تسييلها وتلوينها على أنها أسماك طازجة كويتية ، محذرا من خطورة المواد الحافظة والألوان والدماء على الصحة العامة مطالبا بوقفة حكومية وشعبية ضد تجار الفساد.

وطالب المطيري كل من بلدية الكويت ووزارة التجاره بالتركيز على الأسماك والربيان القادمه من باكستان والهند لافتا إلى أن 90% منها غير صالح للاستهلاك الأدمي وفقد خواصه الطبيعيه وله رائحه كريهة يكتشفها المستهلك عند الطهي . واستغرب المطيري من أحد التجار الوافدين المعروفين الذي يغرق البلاد بالاسماك الفاسده من باكستان والهند ولا أحد يوقفه في سوق المباركيه فجرا وقت المزاد، متسائلا كيف يتم السماح بدخول هذه الاطنان من الأسماك يوميا، مطالبا بتشديد الرقابة على الأسواق وإبعاد أي تاجر يثبت تورطه في ادخال مواد غذائية فاسدة عن البلاد بعد معاقبته .

وأشار إلى أن ظاهرة الأسماك الفاسدة تفشت ويجب أن يكون هناك تحرك سريع من الحكومة للحفاظ على الصحة العامة خاصة أن انتشار الأمراض السرطانية أغلبه بسبب الأطعمة المليئة بالمواد الحافظة والفاسدة ، داعيا إلى إطلاق حملة وطنية شعبية لمحاربة تجار الأغذية المغشوشة والفاسدة تشارك فيها الأجهزة الرقابية المعنية في الدولة ويشارك فيها اتحاد الصيادين واتحاد الجمعيات التعاونية ووزارة الاعلام لتوعية المواطنين والمقيمين بعدم شراء من الباعه المتجولين لكي لايتعرضو للغش والأسماك المخلوطه، والتأكد من جودة ما يشتروه من البسطات قبل الذهاب للبيت والابلاغ عن أي حالة غش يتعرضون لها ، داعيا الصيادين إلى الابلاغ عن حالات الغش التي تحدث في الأسواق من قبل بعض التجار ، لافتا إلى أن ذلك واجب وطني وديني لمواجهة إعصار الفساد الذي يدمر الصحة العامة بالبلاد ، والذي هو أخطر من إعصار تسونامي لأنه انتشر ويهدم صحة السكان وكثيرا ما يؤدي إلى الوفاة .

وطالب المطيري رئيسة الهيئه نبيله العلي بمنع دخول الاسماك والربيان عن طريق ميناء الدوحه حيث انها لاتحمل معها أوراق ثبوتية من شهادة منشا ولامانفيست أوشهاده صحيه أوفاتوره مصدقه ، حيث يقوم صيادون من دول مجاورة بصيد الاسماك والربيان ويتم ادخاله مباشرة الى سوق المباركيه، وحذرنا في السابق ولازلنا نحذر من أن دخول الاسماك من ميناء الدوحه يستنزف المخزون السمكي في المياه الإقليميه ما يتسبب في إرتفاع جنوني للأسعار لأنه مستمر حتى في أوقات حظر الصيد .

وأثنى المطيري على جهود الوكيل المساعد للرقابه التجاريه عبدالله العنزي على الجهود الذي يقوم بها مثمنا جهود وكيل قطاع الثروه السمكيه فيصل الحساوي على تذليل العقبات وحل مشاكل الصيادين وأصحاب شركات الأسماك.